

Conversational Implicature Between Theory and Application: Oration Models from “Al-Kamil” Book

Marwa Khalil Al-Mashni* 

Lecturer at Sakhnin College for Teacher Education, Department of Arabic Language and Literature, Jerusalem, Palestine.

Received: 11/7/2022

Revised: 3/5/2023

Accepted: 24/5/2023

Published: 30/3/2024

* Corresponding author:
marwamashni@gmail.com

Citation: Al-Mashni, M. K. . (2024).
Conversational Implicature Between
Theory and Application: Oration
Models from “Al-Kamil”
Book. *Dirasat: Human and Social
Sciences*, 51(2), 545–556.
<https://doi.org/10.35516/hum.v51i2.1594>

Abstract

Objectives: The research aims to study language as a social communicative phenomenon and examine its use in light of the Conversational Implicature phenomenon and its principles. It also seeks to identify instances of violations and deviations from the Cooperative Principle, as suggested by the text structure.

Methods: This study adopts a descriptive-analytical approach, examining both the explicit and implicit purposes in the speeches contained in the book "Al-Kamil." It combines theory and application, with two aspects: firstly, it aims to identify theoretical expressions of Conversational Implicature, and secondly, it identifies instances of breaches of the Cooperative Principle's rules in a selection of orations from the book.

Results: Pragmatic linguistics finds its roots in ancient Arabic traditions, clearly manifested in their works. An examination of pragmatism and Conversational Implicature reveals a concentration on context, speech purposes, and the listener's conditions. Furthermore, it considers the context of expressions and the position of the addressee. Speakers may violate the Cooperative Principle to achieve effective communication. The absence of such violations could hinder the realization of the intended purpose as desired by the speaker. These violations can be direct and overt, or indirect, requiring listeners to seek meaning to comprehend the speaker's intended message. This necessitates familiarity with textual content, knowledge of the listeners' conditions, and understanding the speakers' purposes.

Conclusions: This research highlights the phenomenon of Conversational Implicature, which is emphasized by pragmatism and hinges on the Cooperative Principle. This principle is reinforced by rules relating to quantity, quality, relevance, and manner. The goal of this study is to excavate instances of violations of the rules of the Cooperative Principle.

Keywords: Conversational Implicature, cooperative principle, pragmatism, Al-Kamil Book, Oration.

الاستلزام الحواري بين التنظير والتطبيق: خطب مختارة من كتاب الكامل أنموذجاً

مروة خليل المشني

محاضرة بقسم اللغة العربية وأدائها، كلية سخنين لتأهيل المعلمين، القدس، فلسطين.

ملخص

الأهداف: يهدف البحث إلى دراسة اللغة بعدّها ظاهرة تواصلية اجتماعية، ودراسة استعمال اللغة في الخطاب في ضوء مقولات الاستلزام الحواري، والإبانة عن مظاهر خرق مبدأ التعاون، والخروج عن مقتضاها كما تظهر في بنية النص. المنهجية: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستشراف المقاصد المنطوقة والمسكوت عنها في نصوص الخطب الواردة في كتاب الكامل، وتجمع بين التنظير والتطبيق. وتنوع بين شقين؛ أولهما تلمس تجليات الاستلزام الحواري تنظيرياً، وثانيهما تلمس مظاهر خرق قواعد مبدأ التعاون تطبيقياً، في مجموعة من الخطب الواردة في هذا الكتاب. النتائج: أنّ اللسانيات التداولية لها جذورها عند العرب القدماء، المؤدعة في بطون مؤلفاتهم، والناظر في التداولية والاستلزام الحواري يجد أنّ عنايتهما تتجه نحو السياق، ومقاصد الكلام، وأحوال السامع، وتطبقان مقولة: (لكلّ مقام مقال)، و(مراعاة مقتضى حال المخاطب). وأنّ مبدأ التعاون القائم بين المخاطب والمخاطب قد يخرقه المتكلم لإنجاح عملية الاتصال بينهما، فلو لا الخرق ما ظهر المقصد وبان كما أراد له المتكلم. ويكون الخرق أحياناً مباشراً، ظاهراً غير متخفٍ، وأحياناً يكون غير مباشر، وعلى المستمع أن يبحث وراء المعنى حق يضع يده على الهدف المنشود من رسالة المتكلم، وما يتأتى ذلك إلا بسعة اطلاع بالمضمون النصّي، ومعرفة بأحوال المستمعين، ومقاصد المتكلمين.

الخلاصة: يقف هذا البحث عند ظاهرة لسانية تدعى بالاستلزام الحواري، تعدّ أهم المحاور التي اعتنت بها التداولية، قوامها مبدأ التعاون، المستند على قواعد صنف من حيث الكم، والكيف، والمناسبة، والأسلوب. والمقصد المتعين من هذا البحث هو الوقوف عند مظاهر خرق قواعد مبدأ التعاون.

الكلمات الدالة: الاستلزام الحواري، مبدأ التعاون، التداولية، كتاب الكامل، الخطبة.



© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

المقدمة

إنّ اللسانيات التداولية ذات الصبغة البراجماتية تركز إلى مفاهيم أربعة، ظهرت معالمها حينما وجه اللغويون عنايتهم نحو قطبي الخطاب: المتكلم والمتلقي، أداتي تعريف الباحث والقارئ بمرامي الكلام ومسعاها الخطابي، وهي:

1- الإشاريات، وهي التي تعتمد إلى السياق لفهم النص: لاحتوائه على عناصر إشارية (Deictics)، تعدّ ضرورة من الضرورات التي تمنع وقوع اللبس في كلام الناس، ومن هذه العناصر: الضمائر بأنواعها، وأسماء الإشارة، وظرفا الزمان والمكان، وهلم جرّاً (نحلة، 2002).

2- الافتراض المسبق، وهو الذي يفترضه المتكلم عن السامع مسبقاً، وتفرضه اللغة بالمواضعة المشتركة معها، فيكون المقصد الدلالي المتعين معلوماً عند متلقي الخطاب، ومن الأمثلة التي تضرب في هذا المقام: "قال رجل لآخر: أغلق النافذة، فالمفترض سلفاً أن النافذة مفتوحة، وأن هناك مبرراً يدعو إلى إغلاقها، وأن المخاطب قادر على الحركة، وأن المتكلم في منزلة الأمر" (نحلة، 2002، ص 26).

3- الاستلزام الحواري، وسَيأتي تعريفه بُعيد قليل.

4- نظرية أفعال الكلام، وهي التي شغلت فكر أوستن، أحد فلاسفة اللغة، حتى عُدّ أول واضح له سنة 1962، إذ وجد أنّ هناك عبارات تنشئ أفعالا كلامية بمجرد قولها، مثل: أنت طالق؛ فالعبارة تجاوزت القول، وتضمّنت فعلا كلاميا مؤدية إياه (روبول، موشلار، 2003؛ نحلة، 2002).

إضافة إلى اهتمامها بالسياق الذي يشكل أحد طرق فهم المعنى المقصود لدى المتكلم، والوصول إليه، ويؤدي دورا فعالا في حصر التأويلات الممكنة في أثناء التحليل، وأنواعه: لغوي، وغير لغوي (براون، يول، 1997؛ عمر، 1998)، وبالقصيدة التي قصدّ التداوليون من مفهومها التركيز على المتلقي، وفهمه الرسالة الموجهة له، فورا "كل نص إرادة إنسانية واعية، وغايات مقصودة. وليس ظاهر النص كباطنه... فربما تسأل عن الوقت وأنت تقصد أن توجي إلى ضيفك أن يذهب لأنك مرهق" (مزيد، 2010، ص 95).

وبهذا السعي التي لجأت إليه التداولية تكون قد أوسعت مجرى البحث في اللسانيات، متجاوزة الدراسات البنوية والتوليديّة إلى دراسة اللغة حال استعمالها في سياق كلامي تواصل، ودراسة كيفية إنجاز الأفعال الكلامية بتلمس مواضع القول المحكي، فضلا عن مواجهتها لمعضلات التواصل بحلول مباشرة وغير مباشرة تعالجها بأسسها ودعائمها المتأصلة فيها، فيستفيد منها المتكلم لتوصيل مقصده الخطابي، والمتلقي في فهم الخطاب، ومحلل الخطاب في تحليله.

ومن هنا جاءت أهمية البحث أنها تتجلى في كونه دراسةً لسانيةً تجمع بين التنظير والتطبيق، فمبتدؤه الوقوف على نظرية لسانية حديثة أهمّها الاستلزام الحواري، وختامه الدراسة التطبيقية القائمة على عينة لغوية من الخطب المختارة المجموعة في كتاب الكامل للمبرد.

وأما أهداف البحث، فتتمثلت في إبراز ظاهرة الاتصال والتواصل بين المتكلم والسامع خلال توصيل الرسالة بمعانٍ مباشرة، وغير مباشرة يرمي فيها المتكلم لتحقيق الضمنية في القول، دون التصريح فيها على نحو واضح للمستمع، والوقوف على ظاهرة الاستلزام الحواري، وقوامها مبدأ التعاون، الذي يخرقه المتكلم حسب المقام التواصل، ومقتضى الحال، في رسالته التواصلية مع المستمع، وتبسيط الضوء على النقد الذي وجّه لمبدأ التعاون، ونقطة التقائه والاستلزام الحواري في كتب التراث العربي القديم.

ومن أشهر الكتب التي ذاع صيتها للمبرد هي الكامل (ابن الأنباري، 1985؛ السيراقي، 1955؛ القفطي، 1986)، الذي يعدّ من أمات كتب العربية المعوّل عليها في كثير من القضايا اللغوية والأدبية، وبالإضافة إلى أنه مصدر تاريخي يعتمد عليه، أخذاً ودرساً، تحليلاً وتمثيلاً، فالمبرد غلاماً عصره، وله مصنفات عدة، تشهد بثقافته وعلمه الغزير، وانتقائه الممتاز به عن غيره من انتقاة لنصوص نثرية جمعها في كتابه، بتضمينه الخطب والرسائل والمنافرات والقصص والشعر، ويطنب في حديثه عن الخواص لكثرة أخبارهم، ويخصهم بالذكر عن سائر الفرق الأخرى، فكان كتابه سجلاً لأحاديثهم ووقائعهم، ولم يقف عند هذه المواقف؛ بل عرّج في ثني كتابه على ألوان من اللغة، منها الاشتقاق والصرف والدلالة والنحو، وفي الكتاب إشارات موجزة إلى الشعراء العباسيين المحدثين الذي عاصرهم، كشعر بشار بن برد، وأبي نواس، وغيرهما (مكي، 1999).

واشتقت الباحثة نصوص الخطبة من كتاب الكامل الذي حققه وعلق عليه محمد أحمد الدّالي الواقع في ثلاثة أجزاء مع جزء رابع مخصص للفهارس، واعتمد جلّ اعتماده في التحقيق على نسخة أبي حيان الأندلسي (المبرد، 1997)، وتوجهت الباحثة في شرح نصوص الخطب إلى عدد من كتب اللغة والأدب والأنساب وغيرها، استقت منها ما اقتضاه الشرح منها، وكشفت اللثام عن غميضات المعاني من خلالها.

والحق أن الخطب لا تزال الوسيلة الأساس في خطاب فئات عامة، وأخرى خاصة، وإثارة حماسهم، ومخاطبة إحساسهم، لما تحمله من خصائص وميزات أهمّها الإقناع والتأثير، واسترعاء الانتباه بما يتوافق مع طبيعة المتلقي وحاجاته، وهذا أمر جدّ عظيم أن يظفر به الخطيب، ويتمكن من معرفة طبائع الخلاق، فلا يكلمهم إلا فيما يعرفون، فيكون في أتم المعرفة بنواميسهم ومشاربهم التي تقوي عملية الاتصال والتواصل، وتصل بالخطيب إلى غايته، ليحقق النجاح، وإلا فلن يكون له ما يريد (أبو زهرة، 1934).

ولهذا قام البحث بتبسيط الضوء على بعض الخطب المنتقاة وقائلها، ودراستها دراسة تطبيقية في ضوء المنهج اللساني الحديث، باستشراف الأنظار التداولية فيها، فكانت الدراسة تجمع بين النظري والتطبيقي، حمالة لخطب اختارها المبرد من خيرة الخطب الفصيحة البليغة.

والنَّاطِرُ في الدراسات السابقة يجد أنَّ لكلِّ مضماني من تلك الدراسات صورةً تتجلى فيها، تَرَدَّدَت بين فنون الأدب العربي، متناولة المسرح، والرواية، والشعر، والخطب، وغيرها، وقد تناولت هذه الدراسات التي وقع النظر عليها، وجمال البصر فيها، مقاربات تداولية لإيجاد ما يقارب قواعد الخطاب في الاستلزام الحوارى مع مبدأ التأدب لدى (ليتش) مثلاً، أو عند (لاكوف)، وهكذا، دون الوقوف بتأمل وتدبر عند نقطة واحدة لا غير، وهي خرق مبدأ التعاون، وقد دُرست من ناحية بلاغية بحثية، جرت المقايضة على خطبة، أو خطبتين لا أكثر، ركَّزوا فيها أيضاً على شروط الكلام عند الماوردي ومقارنتها بمبدأ التعاون عند (جرايس)، ومنها ما ركز على القوة الإنجازية الحرفية، والقوة المستلزمة على نماذج من القرآن، والخطب، ونصوص مسرحية وأخرى روائية، دون التركيز على قواعد خرق مبدأ التعاون، ومن هذه الدراسات:

- درنوني، أسماء، ومرداسي، الجودي. (2021). الاستلزام الحوارى في المنظور الغرايسي: أمثلة تطبيقية. مجلة الموروث، مج9، ع2.
- كريم، عبد الزهرة دربول، والفتلى، حميد عبد الحمزة. (2021). الاستلزام الحوارى: استراتيجيات للتأدب في الخطاب اللغوي: مقارنة تداولية لخطب نهج البلاغة. حوليات آداب عين شمس، مج49.
- برارات، عاشة، وبن أودينة، يوسف. (2015). من تطبيقات مبدأ التعاون الغرايسي في كتاب أدب الدنيا والدين للماوردي: مقارنة لسانية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج8، ع2.

أما هذا البحث فيختلف عنها بالتركيز على مظاهر خرق مبدأ التعاون في نص الخطب المختارة من كتاب الكامل، ولا بدَّ من الإشارة أنَّ بعض الباحثين قد خلط بين أفعال الكلام المباشرة وغير المباشرة والاستلزام الحوارى، دون تمييز أحدهما من الآخر، ومجمل الفرق فيها أنَّ الأخير لا يدخل في أيٍّ منهما، فهما يختلفان، فواحد ينتجه المتكلم، والآخر ينتجه المتلقي، وناهيك عن الدور الذي يؤديه الفعل الكلامي من قبل المخاطب لإنتاج القوة الإنجازية، أما الاستلزام ففيه يحاول المخاطب الوقوف على المعنى المقصود قولاً واحداً.

فالأفعال الكلامية المباشرة أو غير المباشرة ينتجها المتكلم، إذ ينتج قوة إنجازية في الخطاب، وقد ختم سيرل نظريته في التمييز بين الفعل الإنجازي المباشر **direct** الذي يطابق في قوته الإنجازية مراد المتكلم في كلامه، فيكون ذلك الكلام نسخة طبق الأصل عما يريد قوله، والفعل الإنجازي غير المباشر **Indirect**، فيه تخالف القوة الإنجازية مراد المتكلم، فالطلب فيها يكون بطريقة مهذبة غير مباشرة. كقولنا: هل تناولني قلعي من جانبك؟ فهذه طريقة غير مباشرة لأخذ القلم مع أنها أدت معنى مباشراً: ناولني القلم، وسماها سيرل استراتيجية الاستنتاج **Inference Stratygy** يصل من خلالها السامع لمراد المتكلم، وسميت عند (جرايس) بمبدأ التعاون الحوارى، وباعتها الرئيس التأدب في الخطاب مع السامع، فأضحت السمة الرئيسة لأكثر أفعال الكلام في الخطابات هي غير المباشرة (نحلة، 2002)، أما الاستلزام الحوارى فهو الذي ينتجه المتلقي، إذ يقف فيه على معنى المعنى للخطاب؛ حتى يصل إلى المعنى المقصود.

- مهاد وتأسيس

وأقف وقفين قبل الولوج لباب التطبيق، وقفة عند التداولية، وأخرى عند الاستلزام الحوارى، فأما الوقفة الأولى فهي العنوان العريض الذي يضم تحت جناحيه الأخيرة؛ أعني الاستلزام الحوارى، الذي يندرج تحته مبدأ التعاون وخرق قواعده، فكل وقفة استدعت الثانية لارتكازها عليها، وعدم قدرتها على الاستغناء عنها، فمن هذا الباب تنطلق الباحثة للحديث أولاً عن التداولية، ثم الاستلزام الحوارى، لتصل إلى عماد هذا البحث، ألا وهو خرق قواعد مبدأ التعاون، وهو القائم على التعاون بين طرفي الخطاب لإنجاح عملية الاتصال والتواصل، ويقوم على قواعد أربع: مبدأ الكم، والكيف، والمناسبة، والطريقة، ترمي إلى ضبط مسار الحوار حتى بلوغ المقصد منه، وخرقه؛ أي العدول عن إحدى تلك القواعد المتفرعة من مبدأ التعاون، تفضي إلى نقل المعنى الظاهر للخطاب إلى معنى خفي يوضع تحت مسمى "الاستلزام الحوارى"، يعطي المتكلم قدرة على الإخبار بمقصده بأكثر مما يقوله من كلام متوافر في نصه الخطابي (أدراوى، 2011).

أما التداولية (الحملاوى، 1957) فهي نتاج تعريب لمصطلح يدعى "البراجماتية"، تعود إرهافاته في الدرس اللساني العربى إلى ستينيات القرن العشرين (صديق، 2016؛ عبد الرحمن، 2000؛ عكاشة، 2013)، وقد أخذ مصطلح التداولية مادته اللغوية من "د.ول"، وقصدته معاجم اللغة بمعنى مداولة الأمر بين هذا وذاك، والانتقال من حالة إلى أخرى، ومن مكان إلى مكان (الأصفهاني، 2009؛ الجوهري، 1956؛ ابن فارس، 1999؛ ابن منظور، 1997)، وتعني التداولية بوجهة عامة "المنفعة التي تتحقق من الخطاب، أو الإنجاز الفعلي" (عكاشة، 2013، ص15)، وتعرف من منحنى لساني على أنها جزء من علم العلامات "السيمائية"، تدرس العلاقة بين العلامات ومستعملها، وهذا التعريف الواسع المشتمل على علم العلامات هو أول ما قدم لها من تعريفات على يد تشارلز موريس (Charles Morris) سنة 1938م (الحاج، 2015)، ذكره في كتابه (**Foundations of the theory of signs**)، والتداولية مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمله، ويعتني بالسياق والمقام الذي ينجز من خلالهما الخطاب، الذي يبحث عن عوامل تجعل منه رسالة تواصلية ناجحة (صحرأوى، 2005)، واعتبرها الفيلسوف (رودولف كارناب) (**Rudolf Carnap**) قاعدة اللسانيات (أرمينكو، 1987). وتخلص الباحثة من التعريفات السابقة للتداولية جميعاً أنها مذهب لساني تجاوز دراسة اللغة في ذاتها لدراسة استعمال اللغة من ناحية تواصل وسياق وتبين للمقصد والغرض الذي تؤول إليه، وكذلك علاقة العلامات بمستعملها تأثراً وتأثيراً.

وعليه، يكون جوهر التداولية هو اللغة، ومراعاة الجانب الاستعمالي لها من المتكلم والمتلقي، ودراسة العلاقة بينهما مع السياق التواصل، وهي بهذا تتجاوز البنية السطحية للنص في دراستها للغة، إلى ما هو أعمق يتمثل في البنية العميقة مستعينة بتقنيات التواصل والسياق لإظهار الكيفيات التي جعلت المتكلم ينتج فعلا كلاميا في موقف محدد تواجد فيه، فتدرس اللغة في حيز الاستعمال كما جرى تداولها بين المتكلم والمخاطب، أو في التواصل، وتكشف عن تجليات المعنى الظاهر لدارسها وغير الظاهر لهم من خلال تأويل مقصد منشئ الخطاب وصولا إلى المعنى المراد (عكاشة، 2013؛ نحلة، 2002)، وقائمة "على مفاهيم المقاربة والإقناع؛ فهي تداولية إبداعية؛ تبحث في علاقة المعنى على نحو بنيته اعتمادا على شروط افتراضية للتواصل" (بوجادي، 2009، ص 234).

والتداولية تقوم بدراسة أربعة جوانب، تمحورت حول الإشارة (Deixis)، والافتراض المسبق (Presupposition)، والاستلزام الحوار (Conversational Implicature)، وأفعال الكلام (Speech Acts) (نحلة، 2002).

أما الاستلزام الحوار (عكاشة، 2013)، فهو أهم المحاور التي تتناولها التداولية في دراستها؛ لقرنها منها، والتصاقها فيها، وأول من تناوله دراسة وبحثا هو الفيلسوف (جرايس)؛ إذ نشأت الفكرة عنده منذ بداية درسه الاختلاف بين ما يقوله المتكلم (what is said)، وبين ما يقصده (what is meant)، فالأول يعني المعنى الظاهر للسامع الذي يفهم مباشرة، ويدعى بالمعنى الصريح (Explicit Meaning)، والثاني هو المعنى المراد الذي يريد أن يوصله المتكلم للسامع بطريقة غير مباشرة، ويستدل عليه، السامع، من خلال وسائل الاستدلال وغيرها، ويدعى بالمعنى المتضمن، أو الضمني (Implicit Meaning) (أدراوي، 2011)، وهنا تكمن أهمية دراسة (جرايس) للاستلزام؛ البحث عن المعنى المقصود ما وراء المعنى؛ لأن الاستلزام يمكن إلغاؤه (Defeasible) في خطاب القائل للسامع إن وضع القائل ما يريدنا بعد أن كان الغموض يحيط بقوله، فألحقه بقول مفسر له، كاشف عن وجهته التي يؤول إليها (نحلة، 2002).

وقسم (جرايس) الاستلزام قسمين: أولها الاستلزام العرفي Conventional Implicature ويقصد به ما تعارف عليه أهل اللغة في لغتهم من دلالة تختص بلفظة ما، ولا تفكك تبرج عنها؛ مثل لكن الاستدراكية التي تقع بين نقيضين، ويفهم ضمنا منها أن الحكم لما بعدها يخالف الحكم لما قبلها، وهذا ما نفهمه من المثال: (صديقي فقيرة، لكنها كريمة) (نحلة، 2002)، وثانيها الاستلزام الحوار (Conversational Implicature) الذي يتغير بتغير السياق الذي يرد فيه، ويتردد بين معنيين: بين المعنى الظاهر غير المقصود، والمعنى الضمني المقصود، ولعل هذا المثال يُجَلِّي المقصد مما ذكر آنفاً: تلميذة تسأل معلمتها أليست صنعاء في تركيا؟ وتجيها: بلى، ولندن في أمريكا. فالمعلمة بطريقة غير مباشرة وضّحت للتلميذة أن قولها غير صحيح، وقصدت بقولها شيئا على خلاف المعنى الظاهر لكلماتها. (نحلة، 2002).

وقد اهتم (جرايس) (إلى مبدأ يجيب عن أسئلته التي دارت في ذهنه حول الاستلزام الحوار، وهي "كيف يكون ممكنا أن يقول المتكلم شيئا ويعني شيئا آخر؟ ثم كيف يكون ممكنا أيضا أن يسمع المخاطب شيئا ويفهم شيئا آخر؟" (نحلة، 2002، ص 33-34)، فأنشأ مبدأ التعاون (Co-Operative Principle)، هذا المبدأ الحوار المستند على قواعد أساسية، "يتحقق بها التعاون بين المتكلم والمخاطب وصولا إلى حوار مثمر" (نحلة، 2002، ص 34)، صنفت من حيث الكم والكيف والعلاقة والأسلوب كالآتي (براون، يول، 1997):

- مبدأ الكم (Quantity): تقديم معلومات مكثفة لا تحتوي على حشو الكلام، ولا فيها معلومات أكثر مما يلزم به المقام.
- مبدأ الكيف (Quality): تتحدث بما تعتقده صحيحا، وتمتلك بشأنه حججا كافية.
- مبدأ العلاقة، أو المناسبة (Relevance): الحديث بما يمد الصلة بالموضوع الأساس وله علاقة به، فلا يخرج عن صلبه.
- مبدأ الأسلوب، أو الطريقة (Manner): الابتعاد عن ازدواجية المعنى، وتجنب اللبس (Ambiguity)، والتكلم بإيجاز، ووضوح وتسلسل الأفكار في أثناء عرضها على نحو منظم بعيدا عن الغموض (Obscurity) في التعبير.

ويلاحظ على هذه المبادئ أنها قواعد تضبط الحوار، وتضع شروطا على المتكلم اتباعها لإيصال المعنى كما قصده للسامع، تحدث عنها القدماء في كتبهم، كالجرجاني والسكاكي وغيرهما، وما غابت عن ذهنهم، وجاءت بمسميات أخرى كمقتضى الحال، وفنون الخبر والإنشاء (الجرجاني، 2004؛ السكاكي، 1987؛ القزويني، 2003)، والأمثلة كثيرة عند العرب القدماء حول هذه المبادئ، ومما يحسن الوقوف عنده في تلمس إرهابات الاستلزام الحوار عند علماء العربية القدماء، الجاحظ مثلاً:

ومما قاله: "ومن البصر بالحجة، والمعرفة بمواضع الفرصة، أن تدع الإفصاح بها إلى الكناية عنها، إذا كان الإفصاح أوعر طريقة، وربما كان الإضراب عنها صفحا أبغ في الدرك، وأحق بالظفر" فقد أشار إلى مبدأ الكم التي تحدث عنه (جرايس)، الذي يفضي بخرقه إلى استلزام حوار، فيه ترك الإفصاح أولى لتوصيل المعنى المراد.

وأما الجرجاني فقد تجلّت مقاصد الكلام عنده بأمرين اثنين، أولهما "المعنى" ويقصد به "المفهوم من ظاهر اللفظ الذي تصل إليه بغير واسطة" (الجرجاني، 2004، ص 263)، وثانيهما "معنى المعنى" وهو "أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر" (الجرجاني، 2004، ص 263)، وما جاء عند الجرجاني من احتمال اللفظ معنى آخر يتفق ومبدأ التعاون في إشارته إلى معاني آخر لا يراد فيها ما ران عليه إلنا للغوي؛ إذ

الخطاب وسىاق الكلام ومقاصده استلزمت ألا تنبئ الألفاظ عن معانيها الخفية، وأشار (جرايس) إلى "أنَّ الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون" (نحلة، 2002، ص 33)، فما عبّر عنه يتحقق فيما جاء به الجرجاني أنفاً. وأما السكاكي فيميّز بين مقامات الكلام ومقتضى الحال، فأما مقامات الكلام، التي تنصّ على أنّ لكلّ مقامٍ مقالاً، فهي الدالة على مقاصد الكلام، مثل: الترهيب والترغيب والتعزية وغيرها، التي من أجلها بتلفظ المتكلم بخطابه، وأما مقتضى الحال، الذي ينصّ على مراعاة مقتضى حال المخاطب، فيختار المخاطب من تراكيب الكلام ما يحقق قصده من قول في ظل المقامات التي يصدر فيها خطابه (لهويمل، 2016)، "فبنية الخطاب اللغوي تختلف بحسب مقاصد المتكلمين وتغييرات المقام، ولذلك كان لكل مقام مقال، وكل تغير في المقام والقصد يتبعه تغير في الصياغة اللغوية (خواص التراكيب)" (لهويمل، 2016، ص 145)، ومن خلالهما تتم عملية الاتصال والتواصل الناجح الذي ينصّ عليها مبدأ التعاون بين المخاطب (المتكلم) والمخاطب (السامع)، حيث يختار المخاطب الأسلوب الذي يتوافق وتراكيب الكلام، ويناسب قصده ويراعي حال مخاطبه ليضمن عملية ناجحة في الاتصال والتواصل قائمة على التعاون بينهما.

فالبلابة سابقة لما جاءت بها اللسانيات التداولية من مطابقة مقصد المتكلم لحال مخاطبه، وقد سبّى الاستلزام الحوارى بالاقتضاء التخاطبي: "فالخطاب التواصلى البلاغى، خطاب تداولى في صميمه، بخاصة في قسمه الإخبارى، الذي يعلن بأن الإسناد في الجملة الإخبارية، يجب أن يكون قصد المتكلم به مطابقاً لحال مخاطبه" (لهويمل، 2016، ص 156).

ومما يحسن الوقوف عليه، واستشرف جوانبه، الحديث عن النقد الذي وجّه إلى مبدأ التعاون من جانب، وقواعده المتولدة منه من جانب آخر، فأما ما وجّه لمبدأ التعاون أنه تعبير عن فردوس الفلاسفة الذي لا علاقة له بالواقع، فهو يرى الناس بنظرة كلية أنهم متعاونون، صادقون، واضحون، وهذا مما لا يتأتى على أرض الواقع؛ فأغلب الحوارات التي تدور بين المتكلم والمتلقي تخالف هذا المبدأ (نحلة، 2002)، وأذهب إلى ما ذهب إليه نحلة من رد على قولهم أنه وضعه كضوابط يسير عليها المتكلم والمتلقي لنجاح عملية التواصل بينهما: "والحق أنّ الرجل لم يقصد بمبدأ التعاون الحوارى ما عجل هؤلاء إلى فهمه؛ بل كان يقصد أن الحوار بين البشر يجري على ضوابط، وتحكمه قواعد يدركها كل من المتكلم والمخاطب" (نحلة، 2002، ص 35).

وأما النقد الآخر الذي وجّه إلى (جرايس) أنّ مبدأ التعاون وقواعده يضبطان الجانب التبليغي من التخاطب، ويهملان الجانب التهذيبي منه، وهذا المأخذ عليه لمسه النقد في قوله: "هناك أنواع شتى لقواعد أخرى جمالية واجتماعية وأخلاقية من قبيل (لتكن مؤدّباً) التي يتبعها عادة المتخاطبون في أحاديثهم التي قد تولّد معاني غير معروفة" (عبد الرحمن، 1998، ص 239)، وكما يرون أنّ عبارة (جرايس) قاصرة عن وصف قواعد التهذيب وشرحها بتفصيل، والحق، أنّ الجانب التهذيبي من التخاطب تناوله الكثير من الباحثين، أمثال: (براون)، و(ليفينسن)، و(لاكوف)، وغيرهم، ووضعوا مبادئ له؛ منها: مبدأ التأدب، ومبدأ التصديق، ومبدأ التواضع (عبد الرحمن، 1998)، فيبدو أن (جرايس) لم ير أنه بحاجة أن يتناول موضوع أخذ بالبحث، والتحصيص.

وقد شرعت الباحثة في تلمس البواعث التي أفضت إلى خرق القواعد الأربع، والخروج عن مقتضاها في خمس خطب وقع عليها الاختيار من كتاب الكامل، لما يجمع عقدها من تباين في الموضوعات، وانتساب إلى مضممار الاستلزام الحوارى الذي سيجرى عليه التطبيق في هذا المقام، وهي:

- خطبة عمر بن الخطاب
- خطبة زياد بن أبيه ورد مرداس عليها
- خطبة عبدالله بن الزبير
- خطبة المهلب بن أبي صفرة
- خطبة داود بن علي
- مظاهر خرق قواعد مبدأ التعاون

1- خطبة عمر بن الخطاب

"ومما يؤثّر من هذه الآداب ويُقدّم قول عمر بن الخطاب رحمه الله تعالى في أول خطبة خطبها، حدّثنا العُثَيّ قال: لم أرَ أقلّ منها في اللفظ، ولا أكثر في المعنى، حمّد الله وهو أهله، وصلى على نبيّه مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلّم ثُمَّ قال: "أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ وَاللَّهِ مَا فِيكُمْ أَحَدٌ أَقْوَى عِنْدِي مِنَ الضَّعِيفِ حَتَّى أَخَذَ الْحَقُّ لَهُ، وَلَا أضعِفُ عِنْدِي مِنَ الْقَوِيِّ حَتَّى أَخَذَ الْحَقُّ مِنْهُ" (المبرد، 1997، 1/18).

1- خرق قاعدة الكم: وكمية الإضافة فيما قيل في الخطبة قد ظهر عند استخدام أداة التوكيد بأن ولفظ الجلالة القسم: (إنه والله ما فيكم أحد أقوى عندي من الضعيف...)، وكان بمكنته أن يستغني عنهما لموقعه الاجتماعي بين الرعية، وفي خرقه حصل استلزام حوارى غايته تأكيد كلامه، لجأ إلى قطع الشك عند السامع باستخدام مؤكدين، فالخبر خرج على مقتضى الظاهر، إذ أنزل خالي الذهن منزلة المنكر.

2- خرق قاعدة الطريقة: هناك التباس في قول ابن الخطاب في تحديد القوى والضعيف، ولا يوجد قرائن كافية تظهر المعنى المقصود من كلامه،

وأي فئة من الناس المقصودة، ولعل مرد ذلك في عدم تقديمه تفصيلات وافية عن القوي وعن الضعيف، وإيجازه كثيرا في الكلام، واستخدامه التعميم مع الكلمات المحلاة بـ(أل) على نحو غير صريح، لعل مرد ذلك إلى كون مقصده من كلامه أن يوجهه لأي شخص يفكر بأكل الضعيف، واستغلال تلك الصفة لصالحه، فيتجبر ويتسلط عليه، ويتعامل معه كالعبد، وهذا ينافي مبدأ الخطاب في التعامل مع الرعية بالتساوي، وحفظ حقوق العباد، الضعيف والقوي على حدٍ سواء، فرأى أن يقوم الاعوجاج الذي يتوقع أن يحدث من الفئة القوية، والغنية، قبل حدوثه فعلاً على أرض الواقع.

2- خطبة زياد بن أبيه، ورد مرداس عليها (ابن الأثير، 2009، 249/3، 306)

"والله لأخذنَّ المُحْسَنَ منكم بالمسيء، والحاضر بالغائب، والصحيح بالسقيم، والمطيع بالعاصي؛ فقام إليه مرداس فقال: قد سمعنا ما قلتَ أيُّها الإنسان، وما هكذا ذكر الله عزَّ وجلَّ عن نبيه إبراهيم عليه السلام، إذ يقول: (وإبراهيم الذي وثق). ألا تزوروا زوراً وزراً أخرى. وأن ليس للإنسان إلا ما سعى. وأنَّ سعيه سوف يُرى. ثم يُجزَّاهُ الجزاءَ الأوفى) وأنت تزعم أنَّك تأخذُ المُطيعَ بالعاصي. ثم خرج في عقب هذا اليوم" (المبرد، 1997، 1136/3)

وحدث الخرق في نص هذه الخطبة على النحو الآتي:

1- خرق قاعدة الكم: بدأ هذا الخرق بمخالفة الخطيب القول المتعارف عليه في بداية الخطبة، وهو حمد الله، والثناء عليه، حتى سميت خطبته البتراء (الفاخوري، 1986)؛ لمخالفته ما ران عليه الإلف الخطابي، وهذا يعطي إشارة للسامع على أهمية الخطبة وحدثها، مما جعل الخطيب يسقط الحمد، فلا يذكره، وثمة خرق آخر بالقاعدة عندما استخدم القسم، فيمكنه وهو يحتل منصبا رفيعا أن يكتفي بالقول: سيؤخذ المحسن بالمسيء، دون استخدامه لتوكيدين متتاليين في جملة واحدة، حيث قال: "والله لأخذن المحسن منكم بالمسيء..." فحدث الاستلزام الحواري، والهدف منه القطع الجازم في القول، فلا تأتي نسمة خاطر في فكر السامع أنه لن يفعل ذلك، وفي هذا دبٌّ للرعب في النفوس، وتخويف وترهيب للرعية.

2- خرق قاعدة الكيف: قام الخطيب بخرقها بعدم إعطاء الدليل الدامغ على كلامه، فكيف يأخذ الصالح بالطالح؟ لا بد وأنه يعلم في قرارة نفسه أن الذي ذهب إليه مخالف للحقيقة، وما جاء في القرآن والسنة، وهذا الاستلزام الواقع ما هو إلا بطش للدماء وسفك لها، وسلطية عليا فيها الأنا العظمى حاضرة بقوة؛ لأن غايته أن يكون السامع له عبدا ومطيعا، ولا يخرج عن حكمه، وعن سيطرته على جميع الرعية دون استثناء أي فئة منهم، ولأنه يعلم أن الخوارج لا يستجيبون لأوامره قال قوله هذا للفتك بهم، فلا قوة منه عليهم، وستبقى مجموعة من الخوارج لا يستطيع النيل منهم، والقضاء عليهم.

3- خرق قاعدة المناسبة: نجدها في جواب مرداس لزياد بن أبيه: (قد سمعنا ما قلت أيُّها الإنسان) لا يناسب المقام، أيعقل أن يقال لوال إنسان، أو مناداته باسمه، ومحدثه كمحادثة صديقه، وعدم مراعاة منصب المخاطب؟ لا يعقل أن يخاطبه على هذه الشاكلة إلا لغاية في نفسه، لعلِّي أذهب في تأويلها على التحقير؛ لأن معناها في اللغة: أعني الإنسان، يشير إلى صفة التفكير والتفكير التي يمتاز بها عن غيره من الكائنات الحية (ابن منظور، 1997)، فقد يقصد من خلالها المرداس أن زيادًا يقول قوله هذا دون تفكير وتفكير في حيثيات الحكم، فلا يمتلك مسوغات ولا أسبابًا تدعو إلى ما يقوله تناسب المقام الذي هو فيه، الذي يفترض أن تتوفر صفة الحكمة وعدم غلبة القرارات التعسفية على قراراته في هذا المكان الذي يتبوؤه.

ومرة أخرى تخرق القاعدة برد مرداس على زياد: (وأنت تزعم أنك تأخذ المطيع بالعاصي...)، لفظة "تزع" تتضمن معنى القول الباطل والكاذب (ابن منظور، 1997)، وهذا لا يناسب المقام في حضرة والٍ، ويترتب على هذا الاستلزام الواقع في تلك اللفظة أن يكسر مرداس من شوكة زياد بن أبيه، وأن يقدم له إهانة أمام السامعين، وإن ربطنا ما سبق ذكره آنفاً وما ذكر الآن، نجد أن اللفظتين لا بد أن تركتا أثرا في المخاطب، فأن يوجه له اللفظة الأولى دون اسم، أو كنية، أو لقب، أو غيرها لم يكن ذلك من فراغ، وكذلك اللفظة الثانية "تزع": فمرداس يعلم في قرارة نفسه كراهية زياد للخوارج؛ إذ قبل ولايته البصرة كان واليا على الكوفة وطاردهم وهم فيها، وقتل منهم الكثير، وخطب مرة على منبر البصرة، فقال: "يا أهل البصرة والله لتكفني هؤلاء، أو لأبدن بكم، والله لئن أفلت منهم رجل لا تأخذون العام من عطياتكم درهماً، فثار الناس بهم فقتلوهم" (ابن الأثير، 2009، 318/3-319).

4- خرق قاعدة الطريقة: تجلت في عدم التزام الخطيب الوضوح في كلامه، وإحاطته بالغموض والالتباس، فليس مفهوما للمتلقي أي محجة يتبعها الخطيب، ولماذا يريد أن يحاسب المحسن بعمل المسيء، والحاضر بالغائب، والصحيح بالسقيم؟ وفي هذا رغبة منه في إحكام سيطرته على زمام الحكم ومقاليده السلطة بأكملها، ويضم ذلك: الصالح والطالح، والحي والميت، والسليم والمريض، فلا تحدث حادثة في البلاد إلا ويعرف فيها، ويصله خبرها.

3- خطبة عبدالله بن الزبير

"ويروى أنه لما أتى عبدالله بن الزبير (ابن الأثير، 1987، العسقلاني، 1995) خبر قتل مُصعب بن الزبير، خطب الناس، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: إنه أتانا خبر قتل المصعب (ابن الأثير، 1987؛ الذهبي، 2004)، فسررنا به، واكتأبنا له، فأما السُرور فلما قُدر له من الشهادة، وحيز له من الثواب، وأما الكآبة فلوعة يجدها الحميم عند فراق حميمه، وإنا والله ما نموتُ حبًّا كميته آل أبي العاص، إنما نموتُ والله قتلًا بالرماح، وقَعَصًا تحت ظلال السيوف، فإنَّ يَلِك المصعب فإنَّ آل الزبير منه خَلَفًا" (المبرد، 1997، 391/1).

وحدث الخرق في الخطبة على النحو الآتي:

1- خرق قاعدة الكم: خرج الخطيب عن القاعدة، فدخل في باب الاستلزام الحوارى، بإضافة أدوات توكيدية في ثنى الكلام، فأداة التوكيد إن: (إنه أتنا خبر قتل المصعب...) يستطيع إبداله بالقول: أتنا خبر قتل المصعب، وأداة التوكيد إن ولفظ الجلالة الله: (وإنا والله ما نموت حبجا كميته آل أبي العاص) بمكنته أن يقول: لا نموت حبجا كميته آل أبي العاص، وأما التوكيد الأخير إن: (فإن في آل الزبير منه خلفا) بمقدرته أن يتداركه بالقول: ففي آل الزبير منه خلفا، ولكن الخطيب لم يذهب إلى ما كان باستطاعته ومكنته ومقدرته أن يذهب في القول إليه؛ لأنه يقصد من الأولى أن يخبر السامع خبرا يقينيا أن أخاه المصعب قد مات، وعلينا التحرك للأخذ بثأره، فلو أنه لم يستخدم التوكيد لما كان له أن يحقق رغبته في تحريك همة السامع للقتال والنيل من القاتلين، وأما الثانية فكانت كرسالة يريد لها أن تصل للمتخاذلين والمتقاعسين عن القتال، أو أنه قد أراد منها أن يوجه رسالة للقاتلين على لسان المنافقين وناقلي الأخبار أن ثأره لأخيه سيكون، ولن يرضى مودة كميته آل أبي العاص، وأما الثالثة فسهمتها في تنمة الرسالة السابقة التأكيد أن المصعب لم يمت؛ لأن في آل الزبير من أمثاله الكثير!

2- خرق قاعدة الكيف: ما صرح به عبدالله بن الزبير نقيض ما يقصده من قول ظاهر: (وإنا والله ما نموت حبجا... فإن في آل الزبير منه خلفا)، فمعلوم ضمنا أن ابن الزبير لا يريد إخبار الذي قتلوا المصعب من هو؛ بل يريد توجيه رسالة بطريقة غير مباشرة، الغرض منه التهديد والترهيب، وبذلك قوله يخالف تفكيره، الذي نستطيع إجماله بقولنا: سنأخذ بثأر المصعب عاجلا غير أجل!

أما استخدامه الكناية: (كميته آل أبي العاص) فهي تخالف معناها الحقيقي الذي وضعت له، فلفظة "حبجا" لم يعن بها في هذا السياق معناها اللغوي الذي ترمي إليه، وهو انتفاخ البطن؛ بل قصد منها التقاعس والنوم عن القتال، وعدم أخذ ثأر أخيه، فجعلها تأخذ معنى يتناسب وسياق الكلام (معلوف، 2010)، وأما لفظة "القصاص" فلم يستخدمها في معناها؛ بل بخلاف ما وضعت له، حيث كنى فيها عن الموت السريع دلالة على أنهم شديدي القوة والقتال؛ فالمعنى المباشر لم يكن كافيا للتعويل عليه، فقد احتاج للتأويل ليفضي إلى معنى آخر من خلاله نصل إلى مقصد المتكلم (تودوروف، 2017)، فالتأويل "منهج يعتمد المتلقي للكشف عن المعاني الضمنية للوحدات اللغوية المشكّلة للخطاب؛ والمعنى يتغير من قارئ لآخر؛ فلكل طبيعته وثقافته وأصالته ومنطلقاته" (شودار، 2015، ص 160)، وإن "أبعاد هذا العالم يفتحها ويفضحها معاً النص نفسه" (ريكور، 2006، ص 140)، ويبقى المحتكم الأخير للسياق؛ للاقترب من مرمى المتكلم، وإصابة المقصد من كلامه.

3- خرق قاعدة الطريقة: الألفاظ التي استخدمها الخطيب فيها غموض للسامع، لفظة (حبجا)، ولفظة (قصاص)، ولعله اختارها لما فيها من قوة في اللفظ والصوت والشدة؛ فهذا الجزء من أجزاء النص يسهم في الكشف عن مدلول النص الخطابى، كما أنّ لكل جزء من أجزاء الجملة السهمة في كلية النص (الحباشة، 2017؛ جاكندوف، 2010).

وتمّ خرق في مفتتح الخطبة: (إنه أتنا خبر قتل المصعب)؛ إذ لم يعط عبدالله بن الزبير معلومات كافية عن خبر قتل المصعب: من الذي قتله، وما السبب من وراء قتله؟ واكتفى بالقول الموجز مع أن ذلك يعوق السامع أن يتنبأ بالقاتل، والسبب الكامن في خلفية القتل، وقد يكون ذلك؛ لأنه يريد بدل رأسه الذي قدم لعبد الملك بن مروان رؤوسا توضع أمامه، فلا يجادله السامع في أن القاتل يؤخذ برأسه وحده وكفى، فتركها دون تفصيل، ولعله لا يريد التصريح حتى يتأكد من كيفية قتل أخيه، ويخطط لخطّة يوقع فيها أكبر عدد من القتلى.

وهناك ثمة خرق في ذكره آل أبي العاص، فلم يفصل بمعلومات عنهم، وأوجز بالقول عنهم، وفي ذلك رغبة منه في تجنب التصريح بإعطاء المعلومة الكافية واللازمة عنهم، فبممكنه أن يتمها ويقول: وهم أهل التخمّة الذين يأكلون وينامون ويموتون بانتفاخ البطن، وغير ذلك، وأجّج في القول في التعليل لعدم ذهابه هذا المذهب أنهم ليسوا محور الحديث؛ ولكن لتذكير السامع بمن يكون.

- 4- خطبة المهلب بن أبي صفرة

"وكان المهلبُ (ابن سعد، 2001) يَبْتُ الأُحْرَاسَ في الأَمْنِ، كما يَبْتُهم في الخوف، ويُدْكِ العُيُونَ في الأمصار، كما يُدْكِها في الصَّحاري، ويأمر أصحابه بالتَّحَرُّزِ، ويُخَوِّفهم البَيَّاتِ، وإن بُعدَ منهم العدو، ويقول: احذروا أن تُكادُوا كما تُكيدون، ولا تقولوا هَزَمْنَا وَغَلَبْنَا، فإنَّ القومَ خائفونَ وَجُلُونَ، والضرورةُ تَفْتَحُ بابَ الحيلة، ثم قامَ فيهم خطيباً فقال:

أيها الناس، إنكم قد عرفتُم مذهبَ هؤلاء الخوارج، وأنهم إن قَدَرُوا عليكم فَتَنَوُكُمْ في دينكم، وسَفَكُوا دماءكم، فقاتلوهم على ما قاتلَ عليه أولَهم عليُّ بنُ أبي طالبٍ صلوات الله عليه، فقد لَقِيتُم قبلَكم الصَّابِرَ المُحتَسِبَ مُسْلِمَ بنَ عُبَيْسٍ (وهو مسلم بن عبيس بن كُرَيْز بن عبد شمس، قتلته الخوارج سنة خمس وستين. (الأشعري، 1950)، والعَجَلُ المُقْرِطُ عُثْمَانُ بنُ عُبَيْدِ الله، والمُعْصِي المَخَالِفُ حارثةُ بنُ بَدْرٍ (وهو عثمان بن عبيد الله بن معمر هو الذي خاض قتالا وجيش من أهل البصرة لقتل ابن ماحوز -رئيس الخوارج الأزارقة، وقد تمكن ابن برز مولى عبد القيس من قتل عثمان سنة خمس وستين، وقاتلهم بعده الحارثة بن بدر عند نهر تيرى، ومات غرقا، وتولى بعده المهلب فقاتلهم وقتل منهم الكثير. (البلاذري، 1996)، فقتلوا جميعاً وقتلوا، فآلَقُوهم بِحَيٍّ وَجِدٍّ، فإنما هُم مَهْنَتُكُمْ وعبيدُكم، وعارٌ عليكم ونقصٌ في أحسابكم وأديانكم أن يغلبكم هؤلاء على فينُكم، وَيَطُؤُوا حَرِيمَتُكُمْ" (المبرد، 1997، 1245/3).

والخرق في هذه الخطبة وقع في القواعد الآتية:

- 1- خرق قاعدة الكم: حدث الخرق بعدم التزام الخطيب بالقدر المطلوب عند المخاطبة بما يفيد الحاجة، فكانت الزيادة باستخدام أدوات التوكيد، ومنها: (إنكم قد عرفتم مذهب هؤلاء الخوارج) وبما أنهم يعرفون المحجة التي يمشون عليها الخوارج كان بمكنته عدم استخدام التوكيد، فالمعرفة حاصلة، ولكنه استخدمها ليؤكد لهم أن الخوارج ما زالوا كما هم، ومذهبهم كما هو.
 - 2- خرق قاعدة الكيف: بقوله عن الخوارج إنهم عبيدهم، فهذا لا يتطابق مع الواقع، فهم كانوا شوكة في حلق المسلمين منذ زمن الرسول ﷺ وهم يقاتلونهم وما زالوا على قتالهم حتى يومنا هذا، ولم يقدم الأدلة الكافية عن سبب نعتهم بالعبيد؛ ولكنه يبدو أنه أراد التأكيد للسامع أنهم عبيد لهم، ومنزلتهم أدنى منهم، فهم الذي خرجوا عن أشرف خلق الله خليفة رسول الله محمد ﷺ، الخليفة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.
 - 3- خرق قاعدة الطريقة: هناك التباس في قول المهلب "هم مهنتكم" عن الخوارج، فهل يقصد أن جيشه نذر نفسه لقتال الخوارج، أم أنه قصد أن صفوف جيشه هم خبراء في قتال الخوارج، لعل الحاجة التي استدعته أن يقول هذا القول العمل على زيادة الثقة في صفوف المقاتلين، وكي يزرع في عقولهم أنهم هم لا غيرهم القادرون على القضاء على الخوارج.
- وخرقت القاعدة بإعطاء معلومات مفصلة، إذ بعد أن قال لهم إنهم يعرفون مذهب الخوارج، قام بالحديث عنهم: أنهم يسفكون الدماء، ويقاثلون ما قاتلوا عليه علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه ورضي عنه، وكان بمكنته القول بدلا من ذكر الأسماء: ما قاتل عليه الخلفاء والصالحون، وهذه الإطالة بالتفصيل كي تبقى تلك الأسماء لامعة في عقل السامع، وتحركه على قتال الخوارج، والأخذ بالتأثر لعل وصحابته.

- 5- خطبة داود بن علي

"وذكر العثبي، أو غيره أن داود بن علي بن عبد الله بن العباس (وهو الذي يكنى أبا سليمان، وكان خطيبا فصيحاً، عم السفاح أبي العباس، والمتكلم يوم استخلفه أبو العباس، الذي ولاه إمارة الكوفة، ثم مكة والمدينة، وفي السنة التي خطب بها، سنة 132 هـ ولاه أبو العباس إمارة الحاج، واتصف بجبروته وهيبته وسطوته، توفي عام ثلاثة وثلاثين ومئة (البلاذري، 1996)، خطب الناس في أول موسم ملكه بنو العباس بمكة، فقال: شكراً شكراً، إنا والله ما خرجنا لنخفركم فيكم نهراً، ولا لنبنين فيكم قصراً، أظن عدو الله أن لن يُقدَّرَ عليه إن رُوي له من خطابه، حتى عثر في فضل زمامه؟ فالآن حيث أخذ القوس بارمها، وعادت النبل إلى الزعرة، ورجع الملك في نصابه في أهل بيت النبوة والرحمة، والله لقد كنا نتوَجَّع لكم ونحن في فرشنا، أمِنَ الأسود والأحمر، لكم ذمة الله، ولكم ذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكم ذمة العباس، لا ورَبَ هذه البنية، وأوماً بيده إلى الكعبة، لا نهيج منكم أحداً" (المبرد، 1997، 1482/3-1483).

وقد حدث الخرق في هذه الخطبة في هذه القواعد

1- خرق قاعدة الكم

وقع الخرق في استخدام الخطيب التوكيد والقسم معاً في قوله: (إنا والله ما خرجنا لنحفر فيكم نهراً...)، والمقام لا يستدعيهما لكونه واليا عليهم، ولكون السلطة بيد بني العباس، فعلى المتلقي السمع والطاعة سواء صدق الخطيب، أم لم يصدق في كلامه، فترتب على ذلك استلزام حوار، الغاية منه التأكيد على السامع أن الخلافة عادت لأصحابها الأصليين، وتوجيههم لهذا الأمر، وبما أنها عادت فهذا من الطبيعي أن يترتب عليها بناء قصور وجمال أنهر وازدهار حضارة، فلهذا السبب لم يعط أهمية لما سترتب على ما بعد الخلافة وأخذ زمام الحكم، فاكتفى بتسليط الضوء على ما يجب السامع أن يسمعه بعد عنائه مع بني أمية في هذا المقام.

ألقي داود على مسامع الحاضرين توكيداً آخر باستعماله حرف التحقيق "قد" مسبقاً بالقسم في قوله: (والله لقد كنا نتوَجَّع لكم ونحن في فرشنا...)، وهو عن كلا التوكيدين غني للأسباب التي ذكرت آنفاً، ولكنه أتى بهما ليغيب أي شك عند السامع، ويثبت له أن توجعه وأهله على ما أصبحوا عليه كان واقعا ومتحققا، وليس فيه أدنى شك، وفي ذلك يكسب ولاية المتلقي، ويزيد من ولائه له، ويقلل من احترام بني أمية في قلوبهم وعقولهم.

والخرق الآخر الواقع ههنا هو تكرار "لكم ذمة" في قوله: (لكم ذمة الله، ولكم ذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكم ذمة العباس)، تجاوز باستخدامه الحد المطلوب لغاية نشر الأمان في نفوس السامعين، فهم في رعاية الله _ جل علاه _ وكنف الرسول محمد ﷺ، وجوار بني العباس.

2- خرق قاعدة الكيف: عدل الخطيب عن القاعدة بقوله: (عاد النبل إلى الزعرة)؛ إذ ليس لها واقع يتحقق في العالم الخارجي، خالف فيها ما ران عليه إلفنا من أن السهام إن خرجت لا تعود لرامها؛ بل لمتلقيها، فكيف عاد إلى الزعرة؟ يبدو أن قوله كناية عن عودة الأمر إلى أهله، أي عودة الخلافة لبني العباس، ورجوع الحق لأهل الأناة ليقوموا بإصلاحه (صفوت، 1933)، ويكون قد استخدم الكناية ليقرب الصورة للسامعين بأداة تستعمل في حروبهم، تساعد على استدعائها كلما لمسوا السهام وخرجت من الكنائن قبل الرماء.

خرق آخر موجود في الجملة اللاحقة للجملة السابقة، حيث لم يعط فيها الخطيب أي دليل يؤكد توجعه عليهم في قوله: (لقد كنا نتوَجَّع لكم ونحن في فرشنا)، فقد لا يكون متوجعا عليهم أشخاصاً ورعية، فكما نفهم من كلامه السابق لذلك القول أن السبب الرئيس للألم والحزن على حالهم أن الخلافة كانت في بني أمية، وهم يرون أنفسهم أحق بها، فخالف قوله الحقيقة.

خرق قاعدة الطريقة: كان ذلك باستعمال الخطيب الإيجاز والإطناب، فأما الإيجاز المخل بالقول الموجود في مستهل خطبته: (شكرا شكرا)، فما هو إلا إيجاز بالحذف، ما قام بتفصيله وتجليته، واكتفى بتكرار اللفظة دون تنمية لها، فهل هي شكر لله، أم شكر لأهله بني العباس؛ لأنهم أعادوا الخلافة لأصحابها الشرعيين، وفي دوامة تلكم التأويلات يكون الخطيب قد اخترق القاعدة لقصور في المعلومات، بحاجة لتفصيل بيان من مظان الكتب، تكشف عن سبب قوله اللفظة التي أدت إلى هذا الشكر، ولعل السبب في ذلك هو فرحة عارمة أدت إلى هذا التعبير، يشكر فيها خالقه، ويحمده أنه أهلك بني أمية، عدوهم وعدو الإسلام لما جاء من بعض خلفائهم من لهُو ومجاهرة بالمعاصي، وحدوث اضطرابات وفتن وعدم طاعة من الرعية في وقت ولايتهم، حتى تمكن العباسيون منهم، وأطاحوهم جانباً عن الحكم، وقد ذكر ابن الأثير خطبة داود على هذه الشاكلة، وفيها توضيح لسبب بدايته الخطبة بلفظة "شكرا": "وقام عمه داود على مراقي المنبر فقال: الحمد لله شكرا الذي أهلك عدونا وأصار إلينا ميراثنا من نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، أيها الناس الآن أَقْبَسَتْ حنادسُ الدنيا، وانكشف غطاؤها، وأشرقت أرضها وسماؤها، وطلعت الشمس من مطلعها، وبزغ القمر من مزغته، وأخذ القوس باربها، وعاد السهم إلى مزغته، ورجع الحق إلى نصابه في أهل بيت نبيكم أهل الرأفة والرحمة والعطف عليكم..." (ابن الأثير، 1987، 66-67).

- الخاتمة:

- إن الاستلزام الحواري ظاهرة لسانية حديثة، قائمة على مبدأ التعاون بين طرفي الخطاب كي تنتج عملية التواصل الحوارية بينهما، وإن خرق هذا المبدأ استدعى من الباحثة لفت النظر إليه، والوقوف عنده مجلية عن الأسباب التي استدعت من الخطيب أن يقدم على هذه الخطوة، فالمحلل التداولي عليه الاعتناء بالمسكوت عنه في النص؛ فالمسكوت أولى من المنطوق به. وعليه فقد خرج البحث بهذه النتائج:
- الخطب خير معين على إظهار الخرق الحاصل في النص لمبدأ التعاون، وإن كانت من التراث العربي القديم، فإسقاط العلم الحديث عليها، وما وصل إليه، يزيد في كمية وضوحها للباحث، والإبانة عن معانيها الداخلية والخارجية، وإيجاد حلقة التواصل بينهما.
 - التداولية تولي عنايتها بالسياق ومقاصد الكلام وأحوال السامع بتتبع آثارهما في إنتاج النص، وظاهرة الاستلزام الحوارية فيها من الظواهر المهمة التي لا بد منها في نجاح الاتصال والتواصل بين طرفي الخطاب.
 - والناظر في الجانب التطبيقي لخرق قواعد مبدأ التعاون نظر روية وتدبر، تقوم في نفسه مجموعة من الملاحظات:
 - أولها أن خرق قاعدة الكم إنما جاء به الخطيب مقترنا بأدوات التوكيد لغرض تأكيد الكلام وتوكيده أولا، وقطع الشك عند السامع ثانيا، وقد يؤدي هذا الخرق إلى حدوث مخالفة لما ران عليه الإلف الثقافي المجتمعي؛ لشد انتباه المستمع فيما سيقوله من كلام، له وقع الأثر عليه.
 - وثانيها أن دلالة خرق قاعدة الطريقة لا يخرج عما ذكرته في المهاد الافتتاحي للجانب التطبيقي؛ فازدواجية المعنى ووقوع اللبس في الكلام مرده التعميم، واحتمال الوجهين في المقصد المتعين، والإيجاز في القول من باب عدم كشف الحقائق كلها، فلعلها تفتقر القوى، وتوهن النفوس، وتضعفها في الإقدام نحو تحقيق هدف الخطيب، ومسعاه الذي يريد تحقيقه.
 - وثالثها أن تلمس دلالات خرق قاعدة الكيف في الخطب السابقة، يظهر أنها حمالة لدالتين: أحدها: استغلال الخطيب موقعه السلطي، فهو يكسبه موقع قوة، فقد يتفوه بكلام قد لا يكون باستطاعته تطبيقه، فرب قول ترده الأفعال، تمجده ألسن المستمعين خوفا من الحاكم الأمر في شؤونهم، والثاني: عندما يريد المسؤول عن الرعية أن يمارس على المستمع حربا نفسية، يدب الرعب في قلبه، ويخوفه مثابة أن يرتدع عن فعله قبل أن يقدم عليه.
 - ورابعها أن النظر في أسباب خرق قاعدة المناسبة محتمل لدالتين، أولاهما التحقير والتزليل من شأن المخاطب، وإنزال الشك تجاهه في نفوس المستمعين، وثانيتهما حملها على تنزيل الخطيب نفسه منزلة الرفعة والتبجيل أمام المستمعين، وكلتا الدالتين لها شواهدا المذكورة في الخطب السابقة.
 - ومما بدا في الجانب التطبيقي أن الخرق بقواعده كلها لا نجد له ظهورا جليا في خطبة واحدة، فقد تنتقص واحدة، أو اثنتين منها، حيث يستخدم الخطيب الخرق حسب حاجته له، وما يسمح به المقام، فلهذا السبب قد يجد الباحث تفاوتاً ملحوظاً على الخطب في خرق قواعد مبدأ التعاون، فيغدو الخرق متغيراً ومختلفاً في خطبة وأخرى.

المصادر والمراجع

- ابن الأثير، ع. (1987)، الكامل في التاريخ، تج: محمد الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن الأثير، ع. (2009)، الكامل في التاريخ، دار الفكر، بيروت.
- أدراوي، ع. (2011)، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني: من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، دار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر.
- أرمينكو، ف. (1987)، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت.
- الأشعري، ع. (1950)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تج: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- الأصفهاني، ح. (2009)، مفردات ألفاظ القرآن، تج: صفوان داودي، ط4، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت.

- ابن الأنباري، ع. (1985)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تج: إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء.
- برارات، ع، وبن أودينة، ي. (2015). من تطبيقات مبدأ التعاون الغريسي في كتاب أدب الدنيا والدين للماوردي: مقارنة لسانية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج8، ع2.
- براون، ج، ويول، ج. (1997)، تحليل الخطاب، تر: محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي، مكتبة الملك فهد الوطنية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- البلاذري، أ. (1996)، جُمْل من أنساب الأشراف، تج: سهيل زكاره ورياض زركلي، دار الفكر، بيروت.
- بوجادي، خ. (2009)، في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة.
- تودوروف، ت. (2017). الرمزية والتأويل، تر: إسماعيل الكفري، دار نينوى، دمشق.
- جاكندوف، ر. (2010)، علم الدلالة والعرفانية، تر: بنور، عبد الرزاق، منشورات دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس.
- الجرجاني، ع. (2004)، دلائل الإعجاز، تج: محمود شاكر، ط5، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الجوهري، إ. (1956)، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تج: أحمد عطار، (د.ط)، دار الكتاب العربي، القاهرة.
- الحاج، ذ. (2015)، التداولية واستراتيجية التواصل، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الحباشة، ص. (2017). من الاشتراك الدلالي إلى تغير المعنى "منظورات عرفانية معجمية"، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فصلية محكمة، الإدراكيات، المجلد (4/25)، العدد (100).
- الحملاوي، أ. (1957)، شذا العرف في فن الصرف، تقديم محمد بن عبد المعطي، أخرجه أحمد المصري، ط12، دار كيان، القاهرة.
- درنوني، أ، ومرداسي، ج. (2021)، الاستلزام الحوار في المنظور الغريسي: أمثلة تطبيقية، مجلة الموروث، مج9، ع2.
- الذهبي، ش. (2004)، سير أعلام النبلاء، تج: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، عمان.
- روبول، آ، وموشلار، ج. (2003)، التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
- ريكور، ب. (2006). نظرية التأويل: الخطاب وفائض المعنى، تر: سعيد الغانمي، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- أبو زهرة، م. (1934)، الخطابة: أصولها، تاريخها في أزهر عصورها عند العرب، مكتبة العلوم، القاهرة.
- ابن سعد، م. (2001)، كتاب الطبقات الكبير، تج: علي عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السكاكي، ي. (1987)، مفتاح العلوم، تج: نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيرواني، ح. (1955)، أخبار النحويين البصريين، تج: طه الزيني ومحمد خفاحي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.
- شودار، س. (2015)، التأويل عند علماء الأصول: كتاب "المستقصى من علم الأصول" لأبي حامد الغزالي أنموذجاً. حوليات المخبر، ع4، 3.
- صحراوي، م. (2005)، التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت.
- صديق، م. (2016)، الخطاب والتداولية: مدخل نظري، حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، مج44.
- صفوت، أ. (1933)، جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- عبد الرحمن، ط. (1998)، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- عبد الرحمن، ط. (2000)، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- العسقلاني، ش. (1995)، الإصابة في تمييز الصحابة، تج: عادل الموجود وعلي معوض، تقديم محمد البري وعبد الفتاح أبو سنة وجمعة النجار، دار الكتب العلمية، بيروت.
- عكاشة، م. (2013)، النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية): دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، مكتبة الآداب، القاهرة.
- عمر، أ. (1998)، علم الدلالة، ط5، عالم الكتب، القاهرة.
- الفاخوري، ح. (1986)، الجامع في تاريخ الأدب العربي، الأدب القديم، دار الجيل، بيروت.
- ابن فارس، أ. (1999)، معجم مقاييس اللغة، تج: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- القزويني، ج. (2003)، الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع، تج: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- القفطلي، ج. (1986)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تج: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- كريم، ع، والفتلي، ح. (2021)، الاستلزام الحوار: استراتيجيات للتأدب في الخطاب اللغوي: مقارنة تداولية لخطب نهج البلاغة، حوليات آداب عين شمس، مج49.
- لهويميل، ب. (2016)، قضايا التداولية في كتاب مفتاح العلوم للسكاكي (ت.626هـ). مخبر المخطوطات الجزائرية في إفريقيا، جامعة أدرار، رفوف، ع9.
- المبرد، م. (1997)، الكامل، تج: محمد الدالي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- مزيد، ب. (2010)، تبسيط التداولية: من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة.
- معلوف، سمير. (2010)، الصورة الذهنية (دراسة في تصوّر المعنى)، مجلة دمشق، المجلد 26، العددان الأول والثاني.
- مكي، ط. (1999)، دراسة في مصادر الأدب، ط8، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ابن منظور، ج. (1997)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- نحلة، م. (2002)، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

REFERENCES

- Abdel Rahman, T. (1998). The tongue and the balance or mental multiplication, Arab Cultural Center, Casablanca.
- Abdel Rahman, T. (2000). On the Origins of Dialogue and the Renewal of Theology, 2nd Edition, Arab Cultural Center, Casablanca.
- Abu Zahra, M. (1934). *Rhetoric: Its Origins, History in the Azhar of its Ages among the Arabs*, Library of Science, Cairo.
- Adraoui, A. (2011). Dialogic imperative in linguistic circulation: from awareness of the qualitative specificities of the phenomenon to the development of laws governing it, Dar Al-Aman, Rabat, and Difference Publications, Algeria.
- Al-Ash'ari, A. (1950). *Articles of Islamists and the Difference of Worshipers*, ed: Muhammad Mohieddin Abdel Hamid, Egyptian Renaissance Library, Cairo.
- Al-Asqalani, Sh. (1995). The Injury in Distinguishing the Companions, ed: Adel Al-Mawgoud and Ali Moawad, presented by Muhammad Al-Berri, Abdel Fattah Abu Sunna and Jumaa Al-Najjar, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut.
- Al-Baladheri, A. (1996). *Sentences from the Genealogy of the Ashrafs*, Tah: Suhail Zakara and Riad Zarkali, Dar Al-Fikr, Beirut.
- Al-Dhahabi, Sh. (2004). *Biographies of Nobles*, Tah: Hassan Abdel Manan, International Ideas House, Amman.
- Al-Fakhouri, H. (1986). The Collector in the History of Arabic Literature, Ancient Literature, Dar Al-Jeel, Beirut.
- Al-Hajj, LL. (2015). *Pragmatics and Communication Strategy*, Roya for Publishing and Distribution, Cairo.
- Al-Hamalawi, A. (1957). Shaza Al-Orf in the Art of Morphology, presented by Muhammad bin Abdul Muti, directed by Ahmed Al-Masry, 12th Edition, Dar Kayan, Cairo.
- Al-Isfahani, H. (2009). *Vocabulary of the words of the Qur'an*, Tah: Safwan Daoudi, 4th Edition, Dar Al-Qalam, Damascus, Dar Al-Shamiya, Beirut.
- Al-Jurjani, A. (2004). *Evidence of Miracles*, Tah: Mahmoud Shaker, 5th Edition, Al-Khanji Library, Cairo.
- Al-Mubarrad, M. (1997). *Al-Kamil*, Tah: Muhammad Al-Dali, 3rd Edition, Al-Resala Foundation, Beirut.
- Al-Qafti, J. (1986). *The Attention of the Narrators to the Grammarians*, ed.: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, Cultural Books Foundation, Beirut.
- Al-Qazwini, J. (2003). *Clarification in the Sciences of Rhetoric: Meanings, Statement and Budaiya*, ed: Ibrahim Shams Al-Din, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut.
- Armenko, F. (1987). *The Deliberative Approach*, tr: Said Alloush, National Development Center, Beirut.
- Barrat, A., & Ben Odina, J. (2015). From the applications of the principle of gracion cooperation in the book Literature of the World and Religion by Al-Mawardi: A Linguistic Approach, *Al-Wahat Journal for Research and Studies*, (8) 2.
- Boujadi, K. (2009). *In Pragmatic Linguistics: With an Original Attempt in the Ancient Arabic Lesson*, House of Wisdom for Publishing and Distribution, Al-Alama.
- Brown, J. & Yule, J. (1997). *Discourse Analysis*, tr: Muhammad Lutfi Al-Zalitni and Munir Al-Triki, King Fahd National Library, King Saud University, Riyadh.
- Chodar, S. (2015). Interpretation of the Scholars of Fundamentals: The Book of "Al-Mustafa min the Science of Fundamentals" by Abu Hamid Al-Ghazali as a Model. *Annals of the Informant*, v.4, 3.
- Darnouni, A., and Merdasi, J. (2021). Dialogical Imperative in the Graysian Perspective: Applied Examples, *Al-Maturth Magazine*, Volume 9, Volume 2.
- El-Gohary, I. (1956). *Al-Sahih: The Crown of Language and the Arabic Sahih*, ed.: Ahmed Attar, (d.i.), Dar Al-Kitab Al-Arabi, Cairo.
- Habasha, P. (2017). From Semantic Participation to Change of Meaning, "Lexical Perspectives of Knowledge", *Fosool Journal*, Egyptian General Book Authority, Quarterly Court, Perceptions, (25/4)100.
- Ibn al-Anbari, A. (1985). *Nuzhat al-Alba fi Tabaqat al-Adba*, ed: Ibrahim Al-Samarrai, 3rd Edition, Al-Manar Library, Zarqa.
- Ibn al-Atheer, A. (1987). *Al-Kamil fi al-Tarikh*, ed: Muhammad al-Dakkak, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut.
- Ibn al-Atheer, A. (2009). *Al-Kamil fi History*, Dar Al-Fikr, Beirut. Ibn Fares, A. (1999). *Dictionary of Language Standards*, ed: Abdel Salam Haroun, Dar Al-Jeel, Beirut.

- Ibn Manzur, J. (1997). *Lisan al-Arab*, Dar Sader, Beirut.
- Ibn Saad, M. (2001). *Kitab al-Tabaqat al-Kabeer*, ed: Ali Omar, Al-Khanji Library, Cairo.
- Jacundouf, R. (2010). *Semantics and Mysticism*, tr: Bennour, Abderrazak, Sinatra Publications, National Center for Translation, Tunisia.
- Karim, A., and Al-Fatla, H. (2021). Dialogical Imperative: Strategies for Politeness in Linguistic Discourse: A Pragmatic Approach to Nahj al-Balaghah Sermons, *Annals of Ain Shams Literature*, Volume 49.
- Lhwemmel, P. (2016). *Deliberative issues in the book Muftah al-Uloom by al-Sakaki* (d. 626 AH). Algerian Manuscripts Laboratory in Africa, University of Adrar, shelves, 9.
- Maalouf, Samir. (2010). The Mental Image (A Study in the Perception of Meaning), *Damascus Magazine*, Vol. 26, Nos. I and II.
- Makki, I. (1999). A Study in the Sources of Literature, 8th Edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo.
- Mazyad, B. (2010). Simplifying Pragmatics: From the Acts of Language to the Rhetoric of Political Discourse, Shams for Publishing and Distribution, Cairo.
- Nahle, M. (2002). New Horizons in Contemporary Linguistic Research, Dar Al-Maarifa Al-Jamia, Alexandria.
- Okasha, M. (2013). Pragmatic Linguistic Theory: Study of Concepts, Origin and Principles, Library of Arts, Cairo.
- Omar, A. (1998). Semantics, 5th Edition, World of Books, Cairo.
- Ricoeur, P. (2006). *The Theory of Interpretation: Discourse and the Surplus of Meaning*, tr: Said Al-Ghanmi, 2nd Edition, Arab Cultural Center, Casablanca.
- Ropeul, A. and Mochlar, J. (2003). *Deliberative Today: A New Science in Communication*, tr: Seif al-Din Daghfous and Muhammad al-Shaibani, Dar al-Tali'a for Printing and Publishing, Beirut.
- Safwat, A. (1933). The Crowd of Arab Sermons in the Prosperous Arab Ages, Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library and Press, Cairo.
- Sahraoui, M. (2005), *Pragmatics among Arab Scholars: A Pragmatic Study of the Phenomenon of "Verbal Acts" in the Arabic Linguistic Heritage*, Dar Al-Tali'a, Beirut.
- Sakaki, Y. (1987). *The Key to Science*, ed: Naim Zarzour, 2nd Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut.
- Seraph, H. (1955). *News of the Basri Grammarians*, Taha Al-Zaini and Muhammad Khafagy, Mustafa Al-Babi Al-Halabi & Sons Press, Cairo.
- Siddiq, M. (2016). Discourse and Pragmatics: A Theoretical Introduction, *Annals of Ain Shams Literature*, Ain Shams University, Volume 44.
- Todorov, T. (2017). *Symbolism and Interpretation*, tr: Ismail Al-Kafri, Dar Nineveh, Damascus.